مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عين على الأقصى

الملخص التنفيذي

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات
على المسجد الأقصى بين 2011/8/22 و 2012/8/21

تصدره مؤسسة القدس الدّولية في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى – التقرير السادس

القدس... نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together We Safeguard al Quds

عين على الأقصى

إعداد التقرير

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى:

براءة محمد درزي

الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه:

أحمد ياسين

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته:

براءة محمد درزي

التفاعل مع المسجد الأقصى:

وسام أبي عيسى

مراجعـــة وتحرير

هشـام يعقوب

إدارة الإعلام والمعلومات

في

مؤسسة القدس الدولية

أيـــلول/ سبتمبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

في الفترة ما بين 2011/8/22 – 2012/8/21

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير السادس في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى في الفترة ما بين 2011/8/22 و2012/8/21. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال فترة التقرير، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين بحسب مناطق تواجدهم، وبحسب أعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني

1. الموقف السياسي:

كان التطور الأبرز والأخطر خلال الفترة التي يغطيها التقرير المواقف التي عبرت عن الاتجاه إلى تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود إذ حضّر عضو الكنيست أرييه إلداد من كتلة الاتحاد الوطني اقتراح قانون لتقسيم المسجد زمنيًا حيث يكون دخول كل طرف إليه في أوقات معينة وذلك لإفساح المجال أمامهم لأداء صلواتهم والاحتفال بأعيادهم. ولا شك في أن هذا المشروع يعيد إلى الأذهان سيناريو التقسيم في المسجد الإبراهيمي في الخليل الذي باتت دولة الاحتلال تتحكم في دخول المسلمين إليه بينما هو حق خالص لهم.

التطور الأبرز والأخطر سياسيًا تجلى في المواقف الداعية إلى التقسيم الزمني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود لا سيما عبر مشروع قانون التقسيم الذي أعده عضو الكنيست أرييه إلداد

موضوع التقسيم طرحه أيضًا عضو الكنيست زئيف إلكين الذي تعهد بالعمل على تأمين وصول اليهود إلى المسجد الأقصى دون المسلمين في أيام محددة. كما رأى إلكين أن اليهود اليوم ممنوعون من الصلاة في الأقصى بقرار من الشرطة، وهو قرار غير قانوني حيث إن المحكمة العليا كانت قضت بالسماح لهم بالصلاة هناك إلا إذا ارتأت الشرطة منعهم مؤقتًا في الحالات التي تشكل خطرًا على النظام العام. واعتبر إلكين أن قرار المنع هذا الذي تستمر الشرطة في فرضه إنما يأتي استجابة لاعتبارات تنفيذية لديها وليس انسجامًا مع سياسة الحكومة الإسرائيلية. وكلام إلكين هذا، وهو نائب عن حزب الليكود الذي يتولى رئاسة الحكومة، لا يثير كثير استغراب خصوصًا إذا ما وضع جنبًا إلى جنب مع كلام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حول عدم جواز التنازل عن المسجد الأقصى. موقف نتنياهو هذا عرضه في الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال القدس حيث قال إن التنازل عن شرق القدس – وعن «جبل المعبد»- لن يؤدي إلى السلام، بل إن خضوع المسجد الأقصى لغير السيطرة الإسرائيلية سيفجّر حتمًا حربًا دينية وطائفية. وفي كلام نتنياهو هذا مؤشر على تمسك الحكومة بسياسة تهويد القدس والأقصى وسعيها إلى قوننة التقسيم الزمني تمهيدًا للسيطرة الكاملة عليه.

أما بالنسبة إلى تقرير مراقب عام الدولة المتعلق بالمسجد الأقصى، فقد تكتّمت سلطات الاحتلال على مضمونه كما تكتّمت قبل ذلك على معظم مضمون التقرير الذي قدّمه المراقب العام ميكا ليندنستراوس إلى لجنة الرقابة في برلمان الاحتلال في حزيران/يونيو 2010. وقد وضع البعض هذا التكتم على مضمون التقرير في إطار حرص نتنياهو على عدم التذكير بـ «فضيحته التاريخية» عندما تخلى عن المكان المقدس في اليهودية المعروف بـ «اسطبلات سليمان» إلى الوقف خلال فترة ترؤسه للحكومة في التسعينيات. وأيّا يكن سبب التكتم فإن في الأمر إشارة إلى حرص دولة الاحتلال على عدم إبداء موقفها الواضح حيال موضوع الأقصى أو تجنب ردات فعل إسلامية، وحتى يهودية، قد يثيرها تقرير المراقب العام في هذا الصدد.

2. الموقف الديني:

أعـــاد ممثلو الحاخامية الرسمية في دولة الاحتلال التأكيد على عـــدم جواز صعود اليهـــود إلى «جبل المعبد» بانتظار «المخلّص» الذي سيقود اليهود إليه

على الرغم من التغير في مواقف بعض الحاخامات باتجاه تشجيع اليهود على دخول المسجد الأقصى فإن المؤسسة الدينية ما زالت حذرة في التعاطي مع الموضوع. ففي آذار/مارس 2012، صدر إعلان عن الحاخام الرئيس في دولة الاحتلال وغيره من كبار الحاخامات يدعو اليهود إلى عدم زيارة «جبل المعبد» إذ إن ذلك يتعارض مع الشريعة اليهودية. وبحسب الموقّعين فإن الإعلان يأتي في هذا الوقت نظرًا لأن العديد من الجمعيات اليهودية باتت تدعو إلى زيارة «جبل المعبد». وجاء في الإعلان: «إنه لواجب مقدس أن نعلمكم أن الصعود إلى «جبل المعبد» يتعارض مع التعاليم الدينية. ولطالما كان هذا الحظر بسيطًا وواضحًا حرّمه كل العظماء في «إسرائيل» [...] ونظرًا إلى أنه في الآونة الأخيرة تزايدت الدعوات من الجمعيات المختلفة إلى زيارة «جبل المعبد» فإننا هنا نعلن عن رأي التوراة في هذا الصدد فالحظر ما زال قائمًا ويمنع تمامًا الصعود إلى «جبل المعبد» في هذا الوقت». ومن بين أبرز الموقعين على الإعلان الحاخام الأكبر لليهود السفارديم في دولة الاحتلال شلومو عمار، ورئيس الأشكناز الحاخام يونا ميتزجر، والرئيس السابق للسفارديم الحاخام إلياهو بكشي دورون، وحاخام المدينة القديمة أفيغدور نيفنتزال، وحاخام «الحائط الغربي والأماكن المقدسة» صموئيل رابينوفيتش. هذا الموقف الذي أثار ردود فعل معارضة، لا يعكس زهد هذه المرجعيات الدينية في المسجد أو عزوفها عنه بقدر ما يعكس تمسكها بالسيطرة عليه كاملاً «عند قدوم «المخلّص» الذي سيقود اليهود إليه».

وكانت المرجعية الدينية في جيش الاحتلال، «هربانوت هتسفئيت»، عممت على ضباط الجيش في

كانون أول/ديسمبر 2011 شرائح من الصور الإرشادية بمناسبة عيد الأنوار اليهودي «الهانوكا» تظهر فيه صور للمسجد الأقصى المبارك دون قبة الصخرة، وظهر في إحدى الشرائح توصيف لما يسمى بـ «عيد البطولة اليهودية»، تضمنت مقالاً ومسابقة وصفت ما أسمته صراع «اليهود المكابيين» مع اليونانيين، وظهر في الخلفية صورة حديثة لحائط البراق والمسجد الأقصى دون قبة الصخرة.

وقد اعتبر أحد ضباط الاحتياط أن الصورة إصدار رسمي وهذا ما يجعل توزيعها من قبل الجيش محطّ إشكال واعتبر الضابط أن الحاخامية العسكرية يجب أن تكون أكثر حرصًا في التعاطي مع «جبل المعبد» بالذات حيث إن حربًا يمكن أن تنفجر إذا ما حاول أحد المساس بالمكان.

ويمكن القول إن الموقف الديني حيال قضية دخول اليهود إلى المسجد الأقصى وأدائهم الصلاة فيه ما زالت تتقاذفه الآراء المؤيدة وتلك المعارضة. وعلى الرغم من تزايد الأصوات الدينية المطالبة بالسماح بالصلاة إلا أن ثمة حدودًا يرسمها من جهة أولى تمسّك قسم لا يستهان به من الحاخامات بحرفية التعاليم التوراتية، والخوف من ردة فعل إسلامية في حال إطلاق الأمر على غاربه من ناحية أخرى.

3. الموقف القانوني:

كان الموقف القانوني الأبرز خلال الفترة التي يغطيها التقرير التعميم الصادر عن المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، إيهودا فينشتاين، والذي يعتبر فيه الأقصى جزءًا لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء. كما جاء في التعميم أنه يجب على الجهات المكلفة تطبيق القانون إجراء مراقبة منتظمة في محيط المسجد الأقصى للوقوف عن كثب على الأعمال الجارية فيه للتأكد من سلامة الآثار فيه وأنه على سلطة الآثار إحالة تقاريرها عما يجري في محيط المسجد إلى مجلس الأمن القومي وسكرتير الحكومة. ويأتي هذا الموقف في وقت تتصاعد فيه الأصوات في دولة الاحتلال مطالبة بمنع الأوقاف الإسلامية من متابعة أعمال الترميم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة بحجة أنها تعمل على هدم الآثار اليهودية في المكان. وقد تم الكشف عن التعميم

صدر عن المستشار القانوني لحكومة الاحتلال تعميم اعتبر فيه أن الأقصى جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التخطيط والبناء في وقت تتزايد فيه الدعوات المطالبة بوقف أعمال البناء التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية كونها تعمل على «هدم الآثار اليهودية في المكان»

في سياق التماس تقدّمت به جمعية «أمناء المعبد» إلى المحكمة العليا في 2012/7/16 تطالبها فيه وقف أعمال البناء التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى كونها تلحق الضرر بالآثار اليهودية. وقد ادعى غيرشون سلمون، رئيس الجمعية، أن الأوقاف الإسلامية التي تقوم بأعمال الترميم في المسجد الأقصى قد وضعت سقالات فوق صخرة المعراج التي يعدّها اليهود جزءًا من «قدس الأقداس» وأن العمال يستعملون الصخرة لوضع الدّلاء التي تحوي معدات البناء عليها. وتكمن خطورة التعميم في أنه يتعدى على دور الأوقاف الإسلامية ويلغيه كما يتناغم مع المواقف السياسية في دولة الاحتلال ويعزز الهدف الأساس المتمثل في بناء «المعبد الثالث» على أنقاض الأقصى.

وقبل ذلك كانت محكمة الاحتلال العليا ردت في 2012/2/7 التماسًا رفعه المتطرف سلمون يطلب فيه السماح له بالصعود إلى المسجد الأقصى المبارك. وقالت القاضية عدنه أربيل في حيثيات قرارها إن «حرية التعبير وحق الصلاة في المكان المقدس هما من الحقوق الأساسية لكل إنسان في «إسرائيل»، ولا خلاف على ذلك ولكن حق الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق ويمكن تقييده، وأحيانًا ليس هناك مفر من أن ترجح كفة حق الجمهور على كفة حق الفرد نظرًا لاحتمال المساس بالمصلحة العامة. وقد قبلت المحكمة بموقف الشرطة القائل إن الخطر ليس وهميًا، بل إنه سيكون خطرًا أمنيًا حقيقيًا إذا ما سمح لسلمون بالصعود إلى المسجد».

وهذا القرار الذي يحمل في ظاهره تقييدًا لـ «حق» اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى يبطن شرعنة لهذا الحق وتأييدًا لانتهاكاتهم للمسجد ولأدائهم الشعائر الدينية والتلمودية لدى اقتحامهم له. فما يحول بين اليهود وبين صلاتهم في المسجد الأقصى، كما يستنتج من قرارات المحكمة، أسباب أمنية محضة وهم سيعمدون إلى ممارسة «حقهم» مع زوال الخطر الأمني.

ثانيًا: الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل «المدينة اليهودية التاريخية» التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بدء العمل وافتتاح 6 مواقع جديدة للحفريات ليبلغ عددها ما مجموعه 47 موقعًا، 25 منها في الجهة الغربية، 17 في الجهة الجنوبية و 5 في الجهة الشمالية

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، شهد مشروع بناء «مدينة داود» (المدينة اليهودية المقدسة) تطورًا ملحوظًا في سرعة الحفريات ونوعها وكمها وغاياتها. فمن ناحية الحجم، امتدت الحفريات لتصل إلى أقصى شمال البلدة القديمة ولتشمل الأسوار ومحيطها، كما امتدت الحفريات في الجهة الغربية حتى تعدت البلدة القديمة وأسوارها لتصل إلى منطقة جورة العناب خارج أسوار القدس. وقد شهدت الحفريات في سلوان توسعًا ملحوظًا ليس في عددها إنما في الحفريات التي كانت مقامة قبل آب/أغسطس 2011، حيث ازدادت حفريات «موقف جفعاتي» لتكشف عن طبقات داخل التربة جنوب الأقصى، كما شهدت سلوان عددًا من الانهيارات بالقرب من مسجد عين سلوان والطريق المؤدي إلى المسجد الأقصى، بالإضافة إلى حفريات جديدة داخل حفريات الأسوار والتحصينات.

وقد وافقت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال في شباط/فبراير 2012 على بناء «موقف جفعاتي» بحسب المخطط الجديد الذي قدّمه المهندس الصهيوني آرييه رهاميموف، والذي يتضمن بناء الموقف ولكن بمساحة أقل من المخطط السابق ورفعه على أعمدة ارتكازية ضخمة للإبقاء على آثار وحفريات الموقف وتحويلها إلى متحف للزوار، ويتم تخفيض عدد مواقف السيارات وتقليص ارتفاع المبنى بشكل ينخفض عن ارتفاع السور الجنوبي للمدينة بقليل، والجديد في المخطط الذي قدمه رهاميموف ودعمته جمعية «إلعاد» الصهيونية هو إقامة ممرات تربط الموقف بـ «حديقة المطاهر» (القصور الأموية) و «مدينة داود» وساحة حائط البراق. كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إعادة العمل في بعض المواقع مع عودة لنشاط الحفريات داخل نفق بوابة وارن ونفق القاعة الهيروديانية، واستحداث حفريات جديدة داخل شبكة أنفاق الحائط الغربي.

وفي تفاصيل الحفريات، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بدء العمل وافتتاح ستة مواقع جديدة للحفريات، أربعة منها غرب المسجد الأقصى وواحدة في الجنوب وأخرى في الشمال. ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات حول المسجد الأقصى وتحته 47 موقعًا، 30 منها نشطة (13 غرب المسجد، و12 جنوبه، و5 شماله)، و17 مكتملة (5 في الجنوب، و12 في الغرب).

أ. حفريات الجهة الغربية:

تعتبر الجهة الغربية للمسجد الأقصى، وحتى ما بعد شارع الواد غرب الأقصى، العصب الرئيس للمدينة اليهودية المقدسة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد وفي محيطه، ففيها تقع معظم المزارات، ومنها يمر الطريق الذي يصل بين جنوب هذه المدينة في سلوان وشمالها عند درب الآلام. وفي هذه المنطقة شقت دولة الاحتلال شبكة أنفاق وصلت إلى نصف كيلومتر ابتداءً من الجهة الغربية جنوب الأقصى، حتى درب الآلام في منطقة راهبات صهيون شمال الأقصى. وتعد جمعيتا «الحفاظ على تراث الحائط الغربي» و «عطيرت كوهينيم»، المسؤولتين الرئيستين عن هذه الأنفاق والحفريات التهويدية، وقد ضمت هذه الحفريات العديد من البؤر التهويدية التي تمثلت بعدد من الأنفاق والكنس تحت البلدة القديمة وأسوار المسجد، وكذلك بعض المتاحف التزويرية التي شكلت مدينة يهودية كاملة في الفضاء التحتي للمسجد الأقصى. وفي الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد الحفريات غرب الأقصى 25 موقعًا، 13 منها نشطة و12 مكتملة.

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

تهدف الحفريات في الجهة الجنوبية إلى خلق ما يسمى بـ «مدينة داود» التي تمتد، بحسب الادعاءات الصهيونية، من مجمع عين سلوان جنوبًا وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة حي وادي حلوة في سلوان. والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريات في جنوب المسجد هي جمعية «إلعاد» الصهيونية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير افتتاح نفق جديد في الجهة الجنوبية، بالإضافة إلى عدد من التطورات داخل أنفاق جنوب المسجد الأقصى، ليصبح بذلك عدد الحفريات في الجهة الجنوبية 17 موقعًا، 12 منها نشطة و5 مكتملة.

ج. حفريات الجهة الشمالية:

الحفريات في الجهة الشمالية حديثة الانتشار إذ لم يكن في هذه الجهة إلا واحدة عند بركة راهبات صهيون أسفل المدرسة العمرية وقد بدأ العمل فيها عام 1868 مع ما بدأ به وارن في غرب الأقصى. وتهدف الحفريات الحديثة في المنطقة لخلق تاريخ في المنطقة الشمالية من جدار المسجد

الأقصى وربط حفرياتها بأنفاق الحائط الغربي التي باتت تمتد شمالاً وشرقًا على طول السور الشمالي للمسجد. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير البدء بحفرية جديدة داخل مغارة الكتان شمال المسجد الأقصى ليصبح بذلك عدد الحفريات النشطة شمال الأقصى 5 حفريات.

2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

وعلى مدى العقود الماضية كان الاحتلال يتعامل بحذر بالغ مع البناء في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه، ولا يعود ذلك بالطبع إلى حرص المحتلّ على مشاعر المسلمين ومقدّساتهم، بل يعود إلى عقدة خوفٍ من المسجد الأقصى لازمت العقل الصهيوني منذ أقام دولة الاحتلال، سبّبتها ردود الفعل الفلسطينية والإسلامية القوية على كلّ محاولة صهيونية للتواجد بشكلٍ علني في المسجد ومحيطه، بدءًا بثورة البراق عام 1929 وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام 2000.

ولكن هذا الأمر بدأ بالتغيّر خلال السنوات الأخيرة وظهر ذلك بوضوح عام 2010 إذ شهد بناء المعالم اليهوديّة في محيط المسجد نقلة نوعيّة مع افتتاح «كنيس الخراب» وهو المعلم اليهودي الأول الذي يبنيه الاحتلال بهذه الضخامة في البلدة القديمة، وهو ما يؤشر إلى تخلّي المحتل عن حذره المعهود في التعامل مع البناء في محيط المسجد الأقصى، وازدياد ثقته بقدرته على تنفيذ مخططاته مهما بلغت ضخامتها غير آبهٍ بأي ردّ فعل عليها قد يتمكن من الضغط عليه لوقفها، ما يؤشر إلى أن هذه المخططات ستصبح أكثر ضخامة في المستقبل وأكثر قربًا من المسجد الأقصى. وليس من المستبعد إن تابعت الأمور تطوّرها على هذا النحو أن يبدأ الاحتلال العمل بمشروعات كبرى مثل كنيس «قدس النور» الذي كان مخطط «أورشليم أولاً» قد تحدّث عنه عام 2008، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى.

وفي عام 2012، أصدرت حكومة دولة الاحتلال قرارًا يحمل الرقم 4654 ويقضي ببناء مواقع تحمل «البعد والجذب التوراتي» في القدس، خصوصًا في المواقع الأثرية التاريخية بحيث تحوي هذه المواقع بشكل مركزي التواصل التاريخي و«الفترة التوراتية» في القدس. وقد رصدت الحكومة مبلغ 2 مليون شيكل (حوالي 520 ألف دولار) للرصد والتخطيط الأولي لمثل هذه المشاريع.

وأبرز التطورات خلال الفترة التي يغطيها التقرير مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس في 2012/7/2 على مخطط لإقامة كلية عسكرية على مساحة 14 دونمًا في جبل الزيتون بالقرب من مستشفى المطلع شرقي المسجد الأقصى. والهدف منها تعزيز مكانة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال بحيث تحاول سلطات الاحتلال جاهدة نقل المقرات الحكومية إلى الجزء الشرقي من القدس. وعبر هذا المشروع فإن دولة الاحتلال ستمضي قدمًا في مخططاتها الرامية لتهويد شرقي القدس. كما أن سلطات الاحتلال لم تكف عن محاولاتها لهدم جسر باب المغاربة ما أثار ردات فعلية شعبية ورسمية حملتها على تجميد قرارها. ويمكن القول إن عمليات الحفر وتفريغ التربة التي شهدتها تلة المغاربة خلال تموز/يوليو 2012، وعمليات نقل الأتربة من أسفل جسر باب المغاربة تشير إلى عزم دولة الاحتلال على المضي في مخططاتها في هذا الإطار.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

لم تهدأ المحاولات الإسرائيلية الساعية إلى تكريس الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى وارتفع سقف الخطاب السياسي الداعي إلى تكريس هذا الوجود عن طريق التقسيم الزمني للمسجد. وقد بدت مختلف الأجهزة الإسرائيلية سندًا وعونًا يرفد بعضها البعض الآخر في إطار السعي المحموم لتكريس حق يهودي مختلق بالصلاة في المسجد الأقصى تمهيدًا للتفرد به وطرد أهله منه. وبعموم المشهد، يمكن القول إن السلوك الإسرائيلي على المستوى الرسمي والأمني شكل رافعة وثقلاً داعمًا للاقتحامات التي باتت أقرب إلى واقع على الأرض قد لا يزيد أو ينقص منه سواء أقر في قانون أم لم يقر. وبموازاة الاقتحامات المشفوعة بالتصريحات الرسمية والحماية الأمنية، بدا واضحًا سعي سلطات الاحتلال إلى ألا تترك صغيرة أو كبيرة تتعلق بالأقصى دون أن تحصيها لا سيما بعد زيادة عدد كاميرات المراقبة التي باتت ترصد ساحات المسجد كلها حتى لكأنها تحاول أن تعد على المصلين في الأقصى أنفاسهم.

أصبحت الاقتحامات التي ينفذها رسميون ومتطرفون وأمنيون إسرائيليون جزءًا من المشهد اليومي في المسجد الأقصى كما لم تتوقف سلطات الاحتلال عن التدخل في عمل الأوقاف الإسلامية والتضييق على موظفي الأوقاف بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين والتحكم بها

وكما في العام السابق، فإن الاقتحامات شكّلت جزءًا من المشهد اليومي في المسجد الأقصى فلا يمر يوم أو مناسبة من دون أن يكون الأقصى مرتعًا للمتطرفين والرسميين والأمنيين وإن أُحبطت بعض الاقتحامات نتيجة التصدي لها من جهة أو لغاية في نفس راسمي سياستها والمتحكمين بها. وقد تحكمت سلطات الاحتلال بوتيرة الاقتحامات فحجبتها أو أرخت حبلها على غاربه وفق ما تتطلبه الأعياد والمناسبات اليهودية مع تجنب اللعب على وتر تفجير الأوضاع بشكل يخرج عن السيطرة. ففي حين سمحت سلطات الاحتلال باقتحامات مكثفة ومتتالية في الأسابيع السابقة على ذكرى «خراب المعبد»، فإنها أقفلت الباب مطلقًا أمام هذه الاقتحامات يوم 2012/7/29، وهو يوم الذكرى، في سلوك قد يكون أقرب إلى الحذر من أن يؤدي ارتفاع عدد المتطرفين في الأقصى إلى ردود فعل عارمة وصدامات مع المصلين والمرابطين في المسجد تكون سابقة لأوانها. وإذ أوحت الاقتحامات في بداية شهر رمضان المبارك باتجاه إلى تزايدها مع آخره فإن السلطات الإسرائيلية حظرت على اليهود الوصول إلى الأقصى في اليومين الأخيرين من شهر رمضان وفي أيام عيد الفطر المبارك. ولا شك في أن هذا السلوك يحدونا إلى التساؤل عن دلالاته وما إذا كان يصب في سيناريو

التقسيم الزمني بفتح المسجد أمام المسلمين دونًا عن اليهود في المناسبات الإسلامية ليكون لليهود مثل ذلك في المناسبات الخاصة بهم.

وباستثناء منع اليهود من الوصول إلى الأقصى في مناسبات محددة وأيام محدودة، فإن اقتحام المتطرفين للمسجد كان يتم بحماية من قوات الأمن الإسرائيلية التي تقف موقفًا صارمًا إزاء محاولات المصلين وحراس المسجد وسدنته التصدي لها، وإن بالتكبير والتهليل، مع إجراءات عقابية تصل إلى الغرامة والإبعاد عن الأقصى. وإزاء هذا الواقع، غالبًا ما يختار الحراس والمصلون أهون الشرين فيتجنّبون التصادم مع المقتحمين حتى لا تدفع سلطات الاحتلال بمزيد من قوات الشرطة لتأمين الحماية للمقتحمين وكي يتجنب المصلون إبعادهم عن الأقصى.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

الثابت في اقتحامات الشخصيات الرسمية منذ العام الماضي انخفاض وتيرتها وإن شكلت منبرًا للتواصل مع المتطرفين وتشجيعهم على التواجد في الأقصى من ناحية ومظلة وغطاء للانتهاكات التي يقوم بها المتطرفون خلال اقتحامهم للأقصى من ناحية أخرى.

أ. في 2012/3/13، موشيه فيغلين، أحد قيادات حزب الليكود، يقتحم الأقصى في ظل حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، وتحت غطاء من السرية، حيث قام ومجموعة مرافقة له من المستوطنين بالتجول في أنحاء المسجد الأقصى، وهم يؤدون الصلوات اليهودية والشعائر التلمودية في أكثر من موقع في المسجد الأقصى المبارك ويذكر في مقابلة في 2012/3/25 بتصريح سابق له قال فيه إن أول ما سيفعله عندما يفوز برئاسة الحكومة هو الصعود إلى «جبل المعبد» والصلاة هناك دون أن يمنعه أحد.

ب. في 2012/5/17، اقتحم المسجد عدد من السياسيين وأعضاء الكنيست اليهود منهم أوري أريئيل وميخائيل بن آري مع جماعة من المتطرفين وذلك في إطار برنامج خاص بالذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال كامل القدس.

ج. في 2012/6/26، صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عند حائط البراق بيهودية الحائط وقال إن أحد أسباب زيارته هو الدعاء ليتم إعادة بناء «المعبد».

د. المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية ميت رومني قصد حائط البراق في إطار حملته الانتخابية يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2012/7/29 وترك رسالة عليها بعض الصلوات في أحد

شقوق الحائط. كما قال إنه «في هذه البقعة المباركة وفي هذا اليوم المشهود، استطعت أن أتعرف أكثر إلى التاريخ اليهودي وأنا أشعر بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير [المعبد]».

2. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

لم تهدأ وتيرة اقتحامات المتطرفين اليهود للأقصى على مدار السنة من خلال مجموعات صغيرة تدأب على التواجد في المسجد باستمرار مع صدور قرار عن المحكمة العليا في دولة الاحتلال يعيد تأكيد «حق اليهود في الصلاة بالمسجد الأقصى». وما نرصده هنا هو الاقتحامات الكبيرة التي تغطيها وسائل الإعلام لما يرافقها من صخب وضجة. وكان أبرز هذه الاقتحامات:

أ. في 2011/11/22، أقدم حوالي 140 مستوطنًا على اقتحام المسجد الأقصى في إطار الاحتفال بما يسمى «عيد الأنوار- الهانوكا». وقد أدّى المتطرفون بعض الشعائر التلمودية والدينية اليهودية الخاصة بمراسم «المعبد» المزعوم. وكانت سبقت الاقتحامات دعوات من قبل مجموعات يهويدية إلى اقتحام المسجد الأقصى على مدار الأسبوع لإشعال «أنوار المعبد» خلال «عيد الأنوار».

ب. وفي ذكرى الفصح اليهودي، اقتحم عشرات من المتطرفين المسجد الأقصى عبر مجموعات صغيرة متتالية تحميهم قوات من الشرطة. وقد نُفذت هذه الاقتحامات تلبية لنداء كبار حاخامات اليهود ودعواتهم للجمهور اليهودي إلى التجمع في باحة حائط البراق. واستمرت الاقتحامات على امتداد أسبوع الفصح وذلك من 6 إلى 2012/4/14.

ج. في 2012/5/20، اقتحم ما يقارب 90 متطرفًا المسجد الأقصى وأدّوا الشعائر الدينية فيه تزامنًا مع الذكرى الخامسة والأربعين لاحتلال شرق القدس. وكان مع المتطرفين الحاخام إسرائيل أريئيل، وهو من الجنود المظليين الذين ساهموا في احتلال المسجد الأقصى في حرب عام 1967، وقد قال: «انتظرت خمسة وأربعين عامًا لأتمكّن من تلاوة صلاة الشكر على جبل المعبد».

د. في 2012/7/25، اقتحم الأقصى حوالي 120 متطرفًا يهوديًا عشية ذكرى «خراب المعبد» في 29 من الشهر ذاته حيث منعت الشرطة وصول اليهود إلى الأقصى في ذلك اليوم.

هـ. سُجلت اقتحامات كثيفة للأقصى في بداية شهر رمضان حتى وصل عدد المقتحمين إلى 350 مقتحمًا في الأسبوع الأول من الشهر.

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية

استمرت الأجهزة الأمنية الرسمية في الفترة التي يغطيها التقرير في ممارسة الدور الذي اختطته لنفسها لجهة التبدل في مهمتها الأمنية من منع المتطرفين اليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلى تأمين الحماية لهم ومساندتهم في تنفيذ الاعتداءات، والحرص بالمقابل على منع رواد الأقصى من المسلمين من الوقوف بوجه هذه الاعتداءات واعتقال من يتصدى لها منهم. وبمعزل عن الاقتحامات التي تشكل جزءًا من تأمين الحماية للمتطرفين، نفذت الأجهزة الأمنية اقتحامات مستقلة ضمن مجموعات صغيرة تجولت في المسجد الأقصى مع قيام جنود الاحتلال بحركات غير لائقة والتقاطهم الصور على خلفية المسجد الأقصى أو قبة الصخرة بالإضافة إلى رفعهم للعلم الإسرائيلي والتلويح به بالقرب من قبة الصخرة.

وكان التطور الأهم لجهة الاقتحامات الأمنية صدور قرار في 2012/1/5 بمعاودة السماح لجنود الاحتلال باقتحام المسجد والتجول فيه باللباس العسكري، وقد شكل هذا النمط من الاقتحام المزيد من الاستفزاز في المشهد شبه اليومي الذي تتوالى فصوله على المسجد الأقصى اقتحاماتٍ ينفّذها رسميون وأمنيون ومتطرفون يهود.

وعلاوة على الاقتحامات التي نفذها جنود الاحتلال اقتحم الأقصى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس في 2012/7/18 ومعه عشرات الجنود والحاخامات «لتأدية الطقوس الدينية الخاصة» وذلك بعد يوم واحد من الكشف عن تعميم مستشار الحكومة بأن المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وتنطبق عليه القوانين الإسرائيلية لا سيما قانون الآثار وقانون التنظيم والبناء.

ومع الاقتحامات، استمر التدخل الإسرائيلي السافر في إدارة المسجد الأقصى وذلك على ثلاثة مسارات: المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، تقييد حركة موظفي الأوقاف والتحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين. وفي هذا السياق، كانت أبرز التدخلات تخصيص «لجنة التربية والتعليم والرياضة» في برلمان الاحتلال جلسة خاصة في 2012/3/13 حول قضية المسجد الأقصى وادّعاءها أن الأوقاف الإسلامية تعمل على تدمير الآثار في المسجد الأقصى. واستمرت كذلك سياسة فرض القيود العمرية والجغرافية على المصلين الوافدين إلى الأقصى ولا سيما في شهر رمضان المبارك علاوة على الاعتداء على المصلين وعلى طلبة مصاطب العلم ومحاولات منع تواجدهم في المسجد.

رابعًا: ردود الفعل على التطورات الجارية في المسجد الأقصى

لا تـــــزال المواقف حيـــال الاعتـــــداءات الإســـرائيلية ضعيفة ومتخاذلة بشكل عام ولا تتناسب مع حجم الهجمة الشرسة على المسجد الأقصى كما أن دعم الأقصى لا يزال دون المستوى المطلوب

على الرغم من التصعيد غير المسبوق للاحتلال في انتهاكه حرمة المسجد الأقصى، فإن ردود الفعل الفلسطينية على مستوى الفصائل أو السلطة الفلسطينية لم تخرج عن إدانة جرائم الاحتلال بحق القدس وأهلها، ومطالبة الدول العربية والإسلامية الدفاع عن القدس، ومناشدة المجتمع الدولي ومؤسساته التدخل لمنع الاحتلال من الاستمرار في خرق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بحق المدينة المقدسة، في ظل تفاعلٍ خجول على المستوى الرسمي والشعبي العربي والإسلامي لم يرْق إلى مستوى الفعل المؤثّر والحامي للقدس وللمسجد الأقصى من مخططات التهويد والتقسيم. ويمكن القول بأن فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 كانوا أبرز مُدافع عن القدس والمسجد الأقصى في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليه.

على المستوى الفلسطيني الداخلي:

لا يزال العجز السّمة البارزة التي تسيطر على المشهد الفلسطيني الداخلي حيال قضية الأقصى يساهم في تعزيزه مشهد الانقسام السياسي الذي لا يزال يطغى على الساحة الفلسطينية على الرغم من إعلان المصالحة الذي تم التوقيع عليه مراتٍ عديدة. يضاف إلى ذلك إصرار السلطة الفلسطينية على متابعة التنسيق الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى شلِّ يد المقاومة الفلسطينية التي كانت تُشعر الاحتلال بأن أيّ اعتداء على الأقصى كان يقابل بثمن لا بدّ للاحتلال من دفعه.

وعلى مستوى العمل الميداني والتحرك السياسي، لا تزال الفصائل الفلسطينية عاجزة عن أيّ ردٍّ فعلي على أرض الواقع، وباستثناء بعض التصريحات التي تؤكد الالتزام بالمقاومة كخيار استراتيجي ومقف مبدئي فإن الغالب على لغة الفصائل كان الشجب والاستنكار والتحذير، ومطالبة العالم العربي والإسلامي ومؤسسات المجتمع الدولي التدخل للدفاع عن الأقصى ووقف عمليات تهويد مدينة القدس.

كما أن عجز السلطة الفلسطينية عن فرض سيادتها على أراضيها، وعجزها عن تحقيق «حلم» الدولة الفلسطينية عبر ما يسمى «مفاوضات السلام» أو من خلال مجلس الأمن، ودعوتها المستمرة لدولة الاحتلال لتجميد الاستيطان والعودة إلى طاول المفاوضات، دفع المحتل للتمادي في الاعتداء

على القدس والتحضير المتسارع لتقسيم المسجد الأقصى. وقد وجد الرئيس الفلسطيني محمود عباس سبيلاً لدعم الأقصى عبر الدعوة إلى شد الرحال إليه وزيارته على قاعدة أن زيارة السجين لا تعني تطبيعًا مع السجان. وقد أثارت هذه الدعوة جدلاً لم يحسم وفتحت مجالاً للأخذ والرد وأدت للغرق في تفاصيل جواز الزيارة وحرمتها في وقت يحتاج فيه الأقصى إلى تحرك ودعم حقيقي بعيدًا عن الجدل والخلاف. وفيما خلا هذه الدعوة فإن تفاعل السلطة الفلسطينية مع قضية الأقصى لم يكن بمستوى الهجمة الإسرائيلية عليه وظل موقفها مشوبًا بالضعف ملتزمًا بالسقف الأدنى من الخطاب السياسي.

إن الدعم الحقيقي للمسجد الأقصى كان من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 من خلال مشاركتهم الكثيفة في دعوات شدّ الرحال والرباط في المسجد الأقصى، وبرنامج مصاطب العلم، ومسيرة البيارق، وبرنامج عقد القران داخل المسجد الأقصى، بالإضافة إلى الدور البارز الذي لعبته وتلعبه الشخصيات والمؤسسات المقدسية في لفت الانتباه إلى الأخطار التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

وعلى المستوى العربي والإسلامي:

لم يخرج التفاعل العربي والإسلامي عن الحدود التي رسمها لنفسه عقب إحراق المسجد الأقصى عام 1969 من شجب واستنكار ومؤتمرات «تندد بحجم الهجمة الإسرائيلية غير المسبوقة» وتعهدات بالدعم تسقط من المتابعة على الرغم من ضآلتها.

ولعل الحدث الأبرز على الساحة الرسمية العربية والإسلامية عقد مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع عن القدس في شهر شباط/فبراير2012. وقد ختم المؤتمر بـ «إعلان الدوحة» الذي عبر في أحد بنوده عن «القلق البالغ» لدى المؤتمرين إزاء ما يجري من أشغال إسرائيلية للتنقيب والحفريات الأثرية في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه بالبلدة القديمة، كما أقرّ وضع استراتيجية شاملة وموسّعة للقطاعات المختلفة والمشاريع التي تحتاج إليها مدينة القدس، والتوجه إلى مجلس الأمن بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال منذ استكمال احتلال القدس عام 1967. ولزم الدعم المالي جانب التقتير حيث لم يصل من المبلغ المقرر للقدس وأهلها في قمة سرت العربية 2010 والبالغ 500 مليون دولار سوى 37 مليون دولار حسبما أعلن أحمد قريع، رئيس دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في مكة المكرمة في 14-

2012/8/15، في ظل تعميم فينشتاين، ومشروع قانون إلداد، وتقرير حرية الأديان، فإن البيان الختامي خلا من أية إشارة إلى خطورة ما يحاك ضد الأقصى وخصوصًا هذه التطورات. وكان أبرز ما خرجت به القمة هو دعم الخطة الاستراتيجية متعددة القطاعات بالقدس التي تم اعتمادها في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في كازاخستان في 2011/6/30 كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلامي لمدينة القدس. ويبقى ذلك رهنًا لهمّة التحرك الفاعل للدول المشاركة في القمة الإسلامية، وهو ما عبر عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة السفير محمد صبيح بالقول «إن التحدي أمام القادة الإسلاميين هو كيفية ترجمة هذه القرارات على أرض الواقع لنصرة فلسطين والقدس».

وبشكل عام، فإن التفاعل العربي والإسلامي مع قضية الأقصى لم يأت بجديد فمقررات المؤتمرات والقمم تبقى في إطار العموميات، والتقصير يعتور تنفيذها والأقصى إن حضر فليس من باب «أكبر همومنا» وإنما من باب رفع العتب. وتبقى القمم مطلوبة كحد أدنى من الدعم ولكن مع تفعيل قراراتها التي ينبغي أن تبنى على أساس قوة الحق الإسلامي الثابت بالأقصى وليس الخوف والتردد.

على المستوى الشعبي وتفاعل الجهات الأهلية والمؤسسات العاملة للقدس:

اقتصر الدعم للقدس والأقصى بشكل عام على المؤتمرات والندوات التي كانت تدعو لدعم الأقصى إعلاميًا بالإضافة إلى المسيرات الجماهيرية التي كانت تفتقر للاستمرارية على الأرض.
وبرز العام الماضي دور مؤسسة الأزهر الشريف الذي أصدر في 2011/11/20 «وثيقة الأزهر ضد تهويد الأقصى» التي أكدت أن عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ وأن الوجود اليهودي فيها هو وجود طارئ وعابر.

أمّا على المستوى الشعبي، فقد كان الحراك يأتي على شكلِ هبّاتٍ عاطفية تنتهي بانتهاء الفعاليّة، ومن دون أن يكون له كبير أثر في الحكومات العربية والإسلامية يدفعها لأخذ مواقف حازمة وجريئة تجاه ما تتعرض له مدينة القدس والمسجد الأقصى. وكان إحياء يوم الأرض في 2012/3/30 تحت عنوان «مسيرة القدس العالمية» الحدث الأبرز للتضامن الشعبي مع القدس وأهلها في وجه أبشع عملية تهويد تتعرض لها المدينة منذ احتلالها. وقد دشنت «مسيرة القدس العالمية» مرحلة جديدة من التفاعل العملي مع القدس على المستوى العالمي، حيث استطاعت أن تجمع الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم وتوحّد اهتمامهم وتحركهم لأجل قضية واحدة كما أكّدت أن قضية القدس وفلسطين لم تعُد تعني الشعب الفلسطيني وحده بل أصبحت قضية عالمية، وهذا انتصار جديدٌ له. وإن غياب الأقصى كعنوان تفصيلي عن هذه المسيرات ينبغي ألا

يلفتنا عن إيجابية إحياء يوم الأرض بمسيرات دعم القدس لتأكيد مركزيتها، فالقدس كلٌ والأقصى في القلب منها، ودعم المدينة لا يستثني أقصاها.

إن التفاعل الشعبي مع قضية القدس والأقصى اتّقد في أوقات وخبا في أوقات أخرى وهو وإن لم ينتقل بعد إلى دور المحرّك والمؤثّر الفاعل إلا أن النظر إلى ما حققه الحراك الشعبي في الثورات العربية وتمكنه من الانقلاب على الأوضاع القائمة يبشّر بإمكانية خلق أثر مشابه في قضية الأقصى سيما من خلال الضغط على الحكومات العربية والإسلامية للاضطلاع بدورها المأمول في الذود عن الأقصى واستعادته كاملاً فوق الأرض وتحتها.

على المستوى الدولي:

يمكن رصد التفاعل مع قضية الأقصى على هذا المستوى من خلال المواقف الدولية حيال القدس بشكل عام وهي مواقف تتوقف عند حدود الشجب والإدانة اللفظية والانسياق وراء الإرادة الإسرائيلية مقابل الاستمرار في دعمها في حين أن لجم اعتداءاتها يستلزم مواقف حاسمة مع إجراءات عملية تأخذ مفاعيلها على الأرض. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة التي لا تنفك تكرر تأكيدها على أن المستوطنات فاقدة للشرعية وأنها تدمر حل الدولتين، كانت الدولة الوحيدة التي صوتت في 2012/7/6 ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. وإن هذه الازدواجية في الموقف الأميركي تتلقفها دولة الاحتلال إشارات للسير في المزيد من الانتهاكات والاعتداءات على القدس والأقصى وكل فلسطين.

وغير بعيد عن ذلك كان صدور التقرير السنوي حول حرية الأديان لعام 2011 عن وزارة الخارجية الأميركية الذي أشار إلى «سياسة حكومية متبعة منذ عام 1967» تمنع بموجبها دولة الاحتلال غير المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. «وصف الوقائع» هذا، كما جاء التوصيف الأميركي لمضمون التقرير، سرعان ما تبعه الإعلان في دولة الاحتلال عن مشروع قانون أعده عضو الكنيست من كتلة الاتحاد الوطني أرييه إلداد يقترح فيه التقسيم الزمني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود.

وعكست تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية ميت رومني عند حائط البراق تناسيًا لحقيقة أن الحائط جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى كما أنها بدت تثبيتًا لمزاعم دولة الاحتلال القائمة على بناء «المعبد الثالث» على أنقاض المسجد الأقصى. فقد قال بوتين إن أحد أسباب زيارته للحائط هو الدعاء كي يتم بناء «المعبد» أما رومني فعبر عن شعوره بالألم الذي يشعره اليهود نتيجة تدمير «المعبد».

على مستوى الإعلام والإعلام الإلكتروني:

في ظل انشغال القنوات المحلية والعالمية في العالم العربي والإسلامي بمتابعة أحداث الربيع العربي وتداعياته، لم تأخذ القدس حقّها من التغطية الإعلامية والمتابعة الصحفية في وسائل الإعلام بشكل عام باستثناء عدد قليل من وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية ومواقع فلسطينيي 1948.
وكان شهر نيسان/أبريل 2012 قد شهد انعقاد المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام في الغابون الذي دعا إلى الاهتمام الخاص بمدينة القدس إعلاميًا من خلال تخصيص آخر يوم جمعة من شهر رمضان من كل سنة لتوفير التغطية الإعلامية الكاملة لهذه المدينة المقدسة. وقد مرت تلك الجمعة دون أن تحظى القدس بالتغطية الإعلامية المميّزة، كما أن الأقصى لا يحظى إلا بمساحة ضئيلة في وسائل الإعلام العربية والإسلامية تكاد تنعدم معها متابعة أخباره والمستجدات فيه.

وبشكل عام، لم يكن التفاعل العربي والإسلامي مع قضية المسجد الأقصى بحجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي لن يكون لجمها ممكنًا بعقد الاجتماعات والمؤتمرات التي تعيد تأكيد المؤكد لتغرق مجددًا في الدعوات والمطالبات والتعهدات التي لا تجد طريقًا إلى التنفيذ. وعلى المستوى الشعبي، لا يزال الحراك ضعيفًا إذا ما اعتبرنا ثورات الربيع العربي مرحلة مفصلية أعلنت رفض الشعوب العربية الاستمرار في الخنوع والتبعية وقدرتها على التغيير. كما أن تعاطي السلطة الفلسطينية مع موضوع الأقصى لم يكن متناسبًا مع ما يحاك ضده وجل ما صدر عن السلطة الدعوة إلى زيارة الأقصى التي لا زالت محطّ جدل وخلاف بين مختلف أطياف الأمة تضاف إلى خلافاتها وتجاذباتها الأخرى. وإذ لا يفارق الموقف العربي والإسلامي اليوم صيغة الشجب والاستنكار التي التزمها حتى عندما أحرق المسجد الأقصى منذ ثلاثة وأربعين عامًا فإنه ليس أمام دولة الاحتلال إلا الاطمئنان إلى إمكانية المضي في سياساتها حيث لا يبدو أن هناك أثمانًا قد تضطر لدفعها.

خامسًا: التوصيات:

إن هذا التقرير هو السادس من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال الفترة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي لطالما كانت الحامي الأول للمسجد من المخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ورباط أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وإن هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد كما كان يؤخرها ويمنعها من التحقق على مدى 45 عامًا خلت، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وبالتالي، فإن المطلوب اليوم من المقاومة استعادة زمام المبادرة في مواجهة الاحتلال والتعالي على الخلافات والانقسامات السياسية، والاستفادة من الفضاءات التي رسمتها الثورات العربية لإعادة التموضع في معادلة الدفاع عن الأقصى فهي الأَولى والأقدر على التصدي للاعتداءات ولجمها.

ومطلوب من المقاومة الفلسطينية أن تعيد النظر في سقفها السياسي والإعلامي الذي بدا في السنوات الأخيرة متماهيًا مع الخطاب الرسمي ذي السقف المنخفض. ولا يقتصر الدور المأمول من المقاومة على الخطاب السياسي والإعلامي بل يتعدى ذلك إلى تحويل قضية الأقصى إلى بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

من الواضح أن السلطة بتركيبتها الحالية غير قادرة على التصدي لموضوع القدس والأقصى كما يُستشفّ من خطابها المتراخي والمائل إلى تقديم التنازلات وسلوكها نهجًا يسد الطريق على التحرك الداعم للأقصى من خلال القمع والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. علاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية باتت تراوح مكانها في وقت يملك الاحتلال كل مقومات الحركة وتشكيل الحقائق على الأرض. بناء على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية مدعوة إلى إعادة النظر بتركيبتها المرتكزة على اتفاقية أوسلو التي ارتضت من خلالها تكبيل نفسها بنفسها من خلال الموافقة على عدم أحقيتها في الوجود الفعلي في القدس، والتحول إلى شرطي لدى الاحتلال يقمع ويعتقل كل من يفكر بمواجهة المحتل ومقاومته. وهي بطبيعة الحال مدعوة إلى تبني استراتيجية تظهر الحرص على تثبيت المقدسيين والمحافظة على الأقصى وتتبنى الدفاع عن المسجد كأولى الأولويات التي لا تقبل المساومة أو التنازل.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. وفي ظل الهجمة الإسرائيلية التي تزداد شراسة وإصرارًا على التفرد في السيطرة على المسجد ونزع الحصرية الإسلامية فإن الحكومة الأردنية مدعوة أولاً إلى التصدي بقوة لهذه الانتهاكات واعتبار التعدي على موظف الأوقاف اعتداء على أي موظف أردني كما أن الاعتداء على الأقصى اعتداء على السيادة الأردنية.

كما أن الحكومة الأردنية مدعوة إلى تنسيق جهود العاملين لأجل القدس والأقصى والاستفادة من الجهود الرسمية والشعبية المبذولة في هذا المجال لصهر الطاقات وبلورتها في سياق تعزيز الدعم للمدينة وأقصاها عوضًا عن تبعثر الجهود وتبعثر الطاقات التي تختزنها جماهير الأمة العربية والإسلامية. وفي مواجهة ما تقوم به دولة الاحتلال على طريق التقسيم الزمني للمسجد الأقصى فإن موقفًا أردنيًا حاسمًا على مستوى التهديد بإعادة النظر باتفاقية السلام الموقعة مع دولة الاحتلال كفيل بمنع التقسيم والسير في هذا المخطط.

إن سعي الأردن إلى تكريس حصريته في صيانة الأقصى ورعايته لا تتلاءم مع أدائه السياسي الذي يفترض أن يجعل من الأقصى قضية يسعى لحشد كل أوراق القوة العربية والإسلامية والعالمية

لكسبها وأقل ما يمكن فعله بهذا الصدد رفع سقف المواقف الرسمية الأردنية.

ولأن خصوصية الأردن تجعلنا ننظر إلى دوره بعين المسؤولية المميزة فإن الدعوة موجهة أيضًا إلى المكونات الشعبية والجماهيرية من أحزاب وقوى حية وفاعلة في ذلك البلد لتقوم بدور أفعل وأقوى علاوة على الدور المطلوب من مجلس النواب الأردني، وأقل ما يمكن أن يفعله البرلمان الأردني إدراج الأقصى كقضية أساسية على جدول أعماله، ومراقبة أداء الحكومة ورفع سقفها السياسي والميداني.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

لا شك في أن موقف الحكومات العربية والإسلامية ما زال بعيدًا جدًا عن الموقف الأدنى الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحكومات لمواجهة خطر التهويد والتقسيم الذي يحيق بالمسجد الأقصى. فمواجهة ما تجترحه اليد الإسرائيلية في الأقصى وما حوله تتطلب العمل على الأرض والتصدي الفعال للانتهاكات. وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة على أثر الثورات العربية فإن المطلوب من الحكومات العربية والإسلامية بالدرجة الأولى تبني خطاب حاسم بعيد عن لغة الاستجداء والشجب والاستنكار مبني في حده الأدنى على قوة الحق وعلى التحولات التي رسمتها الثورات العربية في المشهد السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالتكتل لتشكيل جبهة للضغط على دولة الاحتلال عبر المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة مع أبرز اللاعبين الدوليين.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الحكومات مطالبة بتوفير الدعم المالي وتأمين أوجه المساعدة المختلفة لحماية الأقصى وقد ثبت أن الحكومات قادرة على تأمين ما يفوق حجم الدعم الذي يتطلبه الأقصى متى توافرت النية لذلك. ومقابل ذلك، فإن الحكومات مطالبة بتفعيل المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية ووقف أي تعامل مع دولة الاحتلال إذ إن ذلك من شأنه أن يشكل أحد وسائل الضغط عليها لتوقف اعتداءاتها.

إن دائرة الممكن فعله على المستوى الرسمي ليست ضيقة، بل تتسع لخطوات عملية واسعة لنصرة الأقصى، وليس صعبًا على الوزارات المختصة في الدول العربية والإسلامية إدارة قضية الأقصى في برامجها ولا سيما في وزارات التعليم والثقافة والأوقاف ولعل من التوصيات التي يسهل تنفيذها في الدول العربية تبنّي تأسيس أوقاف مخصصة لنصرة الأقصى والمرابطين فيه وحوله في كل بلد عربي وإسلامي.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:

من البديهي القول إنه لا يمكن مطالبة الخارج بدعم قضية الأقصى قبل مطالبة الفلسطينيين أنفسهم، وهم أصحاب القضية، بالالتفاف حول قضيتهم والدفاع عنها. ولا بد لاستعادة الأقصى من استمرار النضال وتطوير وسائل مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام أمام الضغوطات والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال أو طبيعة المشهد الفلسطيني الداخلي. ولا شك في أن أول المعنيين بالدفاع عن الأقصى هم أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الذين يقفون أمام مسؤولية تاريخية حيث إنهم الأقدر على الوصول إلى الأقصى بشكل مستمر وإن كانت سلطات الاحتلال تتعمد التضييق عليهم ووضع سقف لتحركاتهم وابتزازهم بالتهديد بالملاحقة القانونية لا سيما المداومين منهم على الرباط في المسجد الأقصى.

أما المقدسيون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوون إلى تخطي القيود التي تفرضها عليهم سلطات الاحتلال وتعزيز تفاعلهم مع المسجد الأقصى عبر التصدي لأي اعتداء عليه.

وفيما عنى أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة فهم مدعوون إلى الانتفاضة على أي وضع يحول بينهم وبين نصرة الأقصى الذي لأجله أطلقوا الانتفاضة الثانية. كما أن أهلنا في الضفة الغربية تحديدًا مدعوون إلى الوقوف وقفة تاريخية متضامنة مع الأقصى ورفض السقف الذي فرضته السلطة الفلسطينية بمنع التظاهر، واتخاذ الموقف الذي يعبر عنهم بصرف النظر عن مواقف السلطة الفلسطينية التي باتت أبعد ما يكون عن التفاعل مع المسجد الأقصى. أما في غزة فإن حالة الحصار التي يعيشها أهل القطاع ينبغي ألا تلفتهم عن قضية الأقصى المحاصر لا بل أن تعزز تضامنهم معه.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

استطاعت الجماهير العربية والإسلامية في السنة الماضية أن تنقلب على معادلة الخنوع والارتهان وأن تطيح بأنظمة عريقة في التسلط والتآمر على القضية الفلسطينية. وإن انصرافها اليوم إلى لملمة شؤونها الداخلية ومتابعة الثورات وارتداداتها من شأنه إتاحة المجال أمام دولة الاحتلال للتمادي في اعتداءاتها. وإن الحامي للأقصى اليوم هو حركة الجماهير التي صنعت التغيير، وبناء على ذلك، فإننا نناشد الجماهير العربية والإسلامية، وهي إن أرادت فعلت، أن تستحضر الأقصى كهمّ يومي وأن تركز على إحياء فعاليات تضامنية وتنظيم الثورات والمسيرات المليونية الغاضبة التي تجسد الالتفاف الشعبي الواسع حول قضية الأقصى. كما أن الجماهير الشعبية مطالبة بالضغط على حكوماتها لوضع الأقصى والقدس على رأس أولوياتها واتخاذ الموقف منهما معيارًا لاختيار الشخصيات والبرامج والأحزاب السياسية في أي انتخابات حتى يصبح الأقصى والقدس الموجّه لسياساتهم الخارجية وعلاقاتهم الدولية.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الدولية:

إن كلاً من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مدعوتان إلى الانسجام مع التغيرات التي خرقت سكون المشهد العربي وكسرت تناغمه مع صمت المجتمع الدولي لرفع سقفها السياسي والميداني فيما يتعلق بالمسجد الأقصى بما يعكس التغير الحاصل في غير دولة عربية. كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

كما أن الأمم المتحدة مدعوة إلى وضع آليات لتنفيذ قراراتها المتعلقة بالقدس والأقصى وتوسيع الخطوة التي تجلت في تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة تحقيق للنظر في الاستيطان، وأثره على حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس، لتشمل كل الانتهاكات الإسرائيلية ولا سيما تلك المتعلقة بالأقصى الذي يشكل حقًا تاريخيًا للمسلمين كما أقرت بذلك مختلف المؤسسات الدولية.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

لا يزال التقصير غالبًا على الدعم الذي تقدمه المؤسسات الأهلية العربية والإسلامية من أجل الأقصى. وفي هذا الإطار، فإننا نناشد الجمعيات الخيرية الاستثمار في القدس وتخصيص برامج دائمة لها مع الاهتمام بالجانب التنموي وليس الإغاثي والتركيز على دعم برنامج مصاطب العلم وشد الرحال لما يشكلان من ضمانة لتواجد المصلين في الأقصى على مدار اليوم عوضًا عن تركه مسرحًا لاقتحامات المتطرفين اليهود ومجالاً لتنفيذ مشاريع التقسيم والتهويد. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى.

كما نناشد الهيئات والأحزاب استحضار القدس والأقصى في تصريحاتها وفعالياتها وبرامجها التثقيفية والتعبوية بشكل أقوى حيث يعول عليها في نشر الوعي بين الجمهور وتحريك الشارع لنصرة قضايا الأمة المحقة والأقصى على رأسها.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة

الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى والتأكيد على حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 مترًا مربعًا بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من الواضح أن مشهد الدماء وأخبار التحولات في زمن الثورات العربية طغت على ما عداها من أحداث، حيث احتلت المساحة الكبرى في وسائل الإعلام لتغيب أحيانًا أخبار الاعتداءات على المسجد الأقصى، حتى مع بلوغها حدًا غير مسبوق. ونظرًا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الوعي وتشكيل الرأي العام، فإن المطلوب منها التعاطي مع قضية الأقصى كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.

إن رصد سلوك الاحتلال خلال السنوات الماضية يؤكد أنه يخشى أي قيمة إعلامية تفضح مخططاته التهويدية، فمسؤولية الإعلام والإعلاميين كبيرة في عدم ترك الاحتلال يعبث بمقدساتنا من دون فضحه وإحداث ضجة تعرقله وتدفعه إلى التراجع. إن خلط الأولويات، وتقديم المهم على الأهم، والغرق في مستنقع تفاصيل الأحداث الداخلية يجعل الإعلام والإعلاميين في غياب عمّا يجري من اعتداءات جسيمة بحق الأقصى، ولذلك فإن الدعوة موجهة لوسائل الإعلام لتبني استراتيجية إعلامية تجعل من القدس والأقصى بندًا دائمًا في برامجها وتغطياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للكتّاب والصحفيين الذين يفترض أن يخصصوا مساحة أكبر من مقالاتهم وكتاباتهم للتطرق لقضية القدس والأقصى. وكل ذلك يأتي في دائرة الممكن بعدما أثبت الإعلام العربي والإسلامي أنه قادر على التأثير والتغيير متى امتلك الإرادة.

كما ندعو الشباب بكل أطيافهم إلى تعزيز المبادرات الفردية والاستفادة من الفضاء الإلكتروني وتفعيل هذه المساحة التي تشكل وسيلة فعالة لنشر الخبر، ونقل الصور، وحشد التضامن، والتصدي للنشاط الإلكتروني الإسرائيلي الذي يبدو متقدمًا على الجانب العربي بأشواط.

ملخصات رقمية

الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه:

المنطقة	نوع الحفريات	عددها الحالي	عددها السابق
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	12	12
	حفريات غير مكتملة	13	9
مجموع حفريات الجهة الغربية		25	21
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	5	5
	حفريات غير مكتملة	12	11
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		17	16
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة	–	–
	حفريات غير مكتملة	5	4
مجموع حفريات الجهة الشمالية		5	4
المجموع الكلي		47	41

تطور أعداد الحفريات بين 2011/8/22 و 2012/8/21:

المنطقة	عددها الحالي 2012/8/21	عددها السابق 2011/8/21	نسبة التغير
الجهة الغربية	25	21	%19+
الجهة الجنوبية	17	16	%6+
الجهة الشمالية	5	4	%25+
المجموع	47	41	%15+

البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه بالأرقام:

نوع الاعتداء	الأبنية المقامة بين 2011/8/22 و2012/8/21	الأبنية المقامة حتى 2011/8/21	المجموع
أبنية قيد التنفيذ والتطوير	5	7	12
أبنية منجزة	-	20	20
المجموع	5	27	32

الحفريـــات تحت المسجد الأقصى
ومحيطه حتى 2012/8/21
كنيس يهودي
أنفاق نشطة
أنفاق مكتملة
مواقع حفريات نشطة
مواقع حفريات مكتملة
Jewish synagogue
tunnel- active
tunnels – completed
excavation site- active
excavation site- completed
مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الغربية
الجهة الجنوبية
الجهة الشمالية
المسجد الأقصى
ساحة البراق
حفريات الحي اليهودي
حفريات الحمام الروماني
نفق طريق باب السلسلة
حفريـــات ساحة البراق
نفق تفيلرت يسرائيل
حفريات القوس الأموية
حفريات القصور الأموية
نفق موقف جفعاتي
نفق عائلة الأجيال
نفق الممر السري وعدة فراغات وممرات مرتبطة به
نفق قـــاعة العصور
حفريات حمام العين
حفريات نفق بوابة وارن
نفق البوابة الهيرودية
حفريات كنيس قـــدس الأقـــداس
قناة المياه "نفق الحشمونائيم"
نفـــق المحجر
أنفـــاق بركة صهيـــون "بركة الفترة"
نفق الممر الهيروديالي وخزان المياه
نفق قناة الحائط الغربي
نفق القاعة الهيرودية
نفق القاعة الكبرى
نفق قنطرة ويلسون
حفريات حمام المكحل
امتداد شبكة أنفاق الحائط الغربي
حفريات أبنية داود والقصور الأموية
الغرب
الشمال
الجنوب
الشرق

أبـــرز مواقـع البنـاء ومصـادرة الأراضي
في المسجد الأقصى ومحيطه حتى 2012/8/21
synagogue- under construction
كنيس يهودي قيد التنفيذ
synagogue- completed
كنيس يهودي مكتمل
police station – under construction
مركز أمني قيد التنفيذ
police station- completed
مركز أمني مكتمل
other Buildings- under construction
أبنية أخرى قيد التنفيذ
other Building – completed
أبنية أخرى مكتملة
مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الغربية
الجهة الجنوبية
الجهة الشمالية
المسجد الأقصى
كنيس الخـــراب
كنيس" فخر إسرائيل"
مركز بيت هليبا
المركز الأمني الملاصق لساحة البراق
كنيس مصلى المدرسة التنكزية
كنيس المدرسة التنكزية
مركز " نـار التـوراة"
كنيس" خيمة اسحاق"
مركز شرطة شارع الواد
المبكى الصغيـــر
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
الجسر المعلق المزمع انشاؤه مكان طريق باب المغاربة
ساحة البراق
مركز ديفد سون
مركـز كيـــدم
متحف سلوان
مركز شرطة المسجد الأقصى
التوسعة المطروحة للساحة
كنيس مصلى المتحف الإسلامي
الجزء الذي يسعى الاحتلال للسيطرة عليه وتخصيصه لصلاة اليهود
المجال الأمني الإلكتروني في محيط المسجد
مصادرة 1800م² وبدء تحويل 200م² إلى حديقة عامة
مقبرة باب الرحمة
الغرب
الشمال
الجنوب
الشرق

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)

القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together We Safeguard al Quds

General Directorate - Lebanon
Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office:+961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org

الإدارة العامة - لبنان
لبـــنان - بيروت - شارع الحمرا
بنـــاية الســـــارولا - الطابق 11
هاتف : 751725 1 961+
فاكس : 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org

مكتب سورية
دمشق - شارع البرازيل
مقابل فندق أمية
تلفاكس: 3318194/5/6 11 00963
ص.ب. : 30715 دمشق - سورية
qiisyria@alquds-online.org
alquds@aloola.sy

مكتب اليمن
صنعاء - الدائري- الجامعة الجديدة
هاتف:7/560216 1 00967
فاكس : 560211 1 00967
ص.ب: 13950
qiiyemen@alquds-online.org
quds57@hotmail.com

مكتب مصر
القاهرة - مدينة نصر
شارع لجاتي سراج- أحمد الزمر
أمام جمعية الوفاء والأمل
ص.ب.: 6أ
تلفاكس: 0020222754598
qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين
غزة - النصر
شارع عزالدين القسام
برج الكرمل الطابق الثامن
تلفاكس: 009702821966
ص.ب: 1381
qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت
الكويت العاصمة
الزهراء- شارع47
هاتف:99393667 00965
qiikuwait@alquds-online.org

مكتب ماليزيا
A-5- 10 daman putera
jalan jernai 3/ 2 medan
daman 53100 kuala lumpur
60123985190
mohammadmakram@gmail.com
m_mkrm@hotmail.com

مكتب الجزائر
الجزائر العاصمة
شارع زيغود يوسف - الجزائرية
هاتف: 0021321730404
فاكس : 0021321730505
qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان
الخرطوم - شارع عبيد ختم
رقم العقار-17 مربع65
هاتف: 00249-155122662
فاكس: 00249-1551122661
ص.ب: 11474 جمهورية السودان
alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزرالقمر
انتسندرا- مورني
جزر القمر
هاتف: 002697631386
comores@alquds-online.org

مكتب جنوب إفريقيا
Alquds Foundation First flr,1 str, Athlone
p.o. box: 446 - athlone, 7760
Cape Town, South Africa
Tel : 002721 696 6545
Fax: 002721 696 6469
info.cpt@alquds.za.net